الأمم المتحدة

A/67/152/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
5 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٨٥ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام

بسبب ظروف استثنائية، لم يتمكن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من الإدلاء ببيانه السنوي عن تقرير الوكالة إلى الجمعية العامة، كما هو مبيّن في مذكرة الأمين العام (A/67/152). ويحيل الأمين العام طيّه البيان الذي أعدّه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعرض تقرير الوكالة على الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

بيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين

عندما خاطبت الجمعية العامة قبل سنة خلت، تحدثت بشيء من الاستفاضة عن الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي النووية لتوليد الكهرباء في اليابان في آذار/مارس ٢٠١١. وقد هيمنت توابع الزلزال والتسونامي المدمّرين على أعمال الوكالة خلال قسم كبير من تلك السنة.

وقد قطعنا الآن شوطا لا بأس به في مرحلة ما بعد الحادث. وينصبّ تركيزنا الآن على تنفيذ خطة عمل الوكالة في مجال الأمان النووي التي اعتمدتها دولنا الأعضاء في العام الماضي.

وقد أُحرز تقدّم في مجالات عدّة.

061112 061112 12-57370 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فقد اتُّخذت تدابير لتعزيز الوقاية من الأخطار المتطرفة كالزلازل وأمواج التسونامي. والبلدان بصدد الارتقاء بمستويات استعدادها لحالات الطوارئ واستجابتها لها. ويجري استعراض معايير الأمان المعتمدة من الوكالة. ويجري توسيع نطاق برنامجنا لخدمات استعراض الأقران المقدّمة بواسطة الخبراء. ومن الأولويات الرئيسية لجميع مشغّلي المحطات النووية لتوليد الكهرباء مسألة إقامة نظم احتياطية يعوَّل عليها للإمداد بالكهرباء في حالات انقطاع الكهرباء لفترات مطوّلة.

وبالفعل، بات من الإنصاف قول إن الطاقة النووية أصبحت الآن أكثر أمانا مما كانت عليه قبل وقوع حادث فوكوشيما دايتشي. بيد أن استخلاص جميع الدروس الوجيهة من هذا الحادث والاستفادة منها عمليةٌ ستمتد لسنوات عديدة. ومن الضروري أن يتم تنفيذ خطة العمل بأكملها.

وفي الشهر المقبل، ستعقد الوكالة وحكومة اليابان مؤتمرا وزاريا عن الأمان النووي في مقاطعة فوكوشيما. وفي هذا المؤتمر، سنعرض نتائج اجتماعات الخبراء الدوليين بخصوص مسائل من قبيل أمان المفاعلات والوقود المستهلك، والاستجابة لحوادث التسونامي والزلازل، والشفافية والتواصل.

وكذلك سنعدّ تقريرا شاملا عن حادث فوكوشيما دايتشي، وسنضعه في صيغته النهائية خلال عام ٢٠١٤.

وسيتمثل الأثر الباقي للحادث في زيادة التركيز على مسألة الأمان. وما زالت المسؤولية عن الأمان النووي ملقاة على عاتق فرادى البلدان. ومع ذلك، فقد أقرّت الحكومات بما للتعاون الدولي الفعّال من أهمية بالغة، وبما للوكالة من دور فريد في هذا الصدد.

وما زالت الطاقة النووية تمثل أحد مجالات النمو على الصعيد العالمي، رغم حادث فوكوشيما دايتشي. وسيصير النمو على الأرجح أبطأ مما كان متوقّعا قبل وقوع الحادث. غير أن أحدث توقّعاتنا تشير إلى حدوث تزايد مطّرد في أعداد محطات الطاقة النووية في العالم خلال السنوات العشرين المقبلة.

ومعظم مفاعلات الطاقة النووية الجديدة الجاري التخطيط لها أو تشييدها موجود في آسيا. وثمّة بلدان متمرّسة في هذا المجال، كالاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين والهند، تخطط لتوسيع نطاق برامجها للطاقة النووية بشكل كبير.

وتتعاون الوكالة بشكل وثيق للغاية مع ما نطلق عليه البلدان ''المبتدئة'' في هذا المجال، أي البلدان التي بصدد تشييد، أو التخطيط لتشييد، أول محطاتها النووية لتوليد الكهرباء. وقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخّرا أول دولة منذ ٢٧ عاما تشرع في بناء أول محطاتها النووية لتوليد الكهرباء. وثمّة بلدان شتى، مثل بنغلاديش وبولندا وبيلاروس وفييت نام، تعتزم أن تحذو حذو الإمارات.

إن للطاقة النووية العديد من الفوائد. فهي يمكن أن تساعد على تعزيز الأمن الطاقي، والحدّ من تأثير تقلب أسعار الوقود الأحفوري، والتخفيف من حدّة آثار تغير المناخ، وإكساب الاقتصادات مزيدا من التنافسية. كما أن لها تطبيقات مهمة في مجالات غير مجال توليد الكهرباء، ومنها مجالات تحلية مياه البحر، وتدفئة المدن، وتوليد الحرارة للعمليات الصناعية.

وما زالت إدارة النفايات المشعّة والوقود المستهلك والتخلص منها بصورة مأمونة يمثلان إحدى القضايا المحورية. وقد كانت الصناعة النووية ناجحة في إدارة عمليات التخلص الانتقالي من النفايات على مدى أكثر من نصف قرن. ولكن لم يدخل طور التشغيل إلى الآن أي مرفق للتخلص من الوقود المستهلك في الأجل الطويل. وهذا راجع في الكثير من الحالات إلى الصعوبات المحيطة بتقبّل الجمهور للفكرة.

ومع ذلك، فقد أُحرز تقدّم لا بأس به في عدد من البلدان، ومنها فنلندا والسويد وفرنسا. ونتوقع أن يدخل أول المستودعات الجيولوجية العميقة للوقود النووي المستهلك طور التشغيل بعد عام ٢٠٢٠.

وفي حزيران/يونيه المقبل، سيُعقد المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين في سانت بترسبورغ بالاتحاد الروسي. وسيتيح المؤتمر فرصة قيّمة لمناقشة إسهام الطاقة النووية الطويل الأجل في التنمية المستدامة.

ويقدّم برنامج الوكالة للتعاون التقني إسهامات مهمة للتصدي للمشاكل العالمية الأساسية التي جرى تناولها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر ريو+٢٠. ومن هذه المشاكل الفقر والجوع ونقص الطاقة والسرطان وتغيّر المناخ.

وتتمتّع الوكالة بوضعية فريدة داخل منظومة الأمم المتحدة. فنحن المنظمة الوحيدة التي لديها خبرة في التكنولوجيات النووية، ونحن نساعد دولنا الأعضاء على الحصول على تلك التكنولوجيات للأغراض السلمية.

ونحن نتعاون بصورة وثيقة مع البلدان المستفيدة ومع شركاء من قبيل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونسكو.

ونحن نساعد، من خلال مشاريعنا التي تعدّ بالمئات، على زيادة الإنتاج الغذائي في عشرات البلدان، وهو ما يفضي كذلك في الكثير من الحالات إلى تحسين القدرات التصديرية للبلدان. وكانت التقنيات النووية المتصلة بالغذاء محور تركيز المنتدى العلمي الذي عقدناه على مدى يومين في أيلول/سبتمبر.

وما زال السرطان في البلدان النامية يحتلّ موقعا متقدّما من جدول أعمال الوكالة. وإنّي أعتزم تعزيز برنامج عملنا لعلاج السرطان، وإنشاء مركز للتدريب في مجال علاج السرطان في مجمّع مختبراتنا في ضواحي فيينا خلال السنوات القليلة المقبلة. وسيوفر هذا المركز التدريب المتخصّص للعاملين في الحقل الصحي من الدول الأعضاء.

وتقوم مختبراتنا المتخصّصة في التطبيقات النووية في ضواحي فيينا بأعمال طليعية في مجالات صحة الإنسان والحيوان، والأمن والأمان الغذائيين، والزراعة، والرصد البيئي. ويتمثل الهدف الذي أصبو إليه في إجراء عملية تحديث شاملة لهذه المختبرات خلال السنوات القليلة القادمة بحيث تتمكن من تقديم خدمات أفضل لدولنا الأعضاء.

وفي مؤتمر ريو +٢٠ في حزيران/يونيه، أعلنّا عن إنشاء مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات في المختبرات البيئية التابعة للوكالة والموجودة في موناكو. وقد جاء هذا كردّ فعل لمخاوف الدول الأعضاء حول تغيّر المناخ، بما في ذلك المخاطر المتصلة بتحمّض المحيطات بسبب تزايد كميات ثاني أكسيد الكربون التي تُمتصّ فيها.

وفي السنوات القليلة الماضية، أولى قادة العالم اهتماما كبيرا لخطر الإرهاب النووي. واعترفوا بما للوكالة من دور محوري في تعزيز الأمن النووي.

وكما قلت في اجتماع الأمين العام الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب النووي في أيلول/سبتمبر، سنظلّ نعتبر أنشطتنا في هذا المجال من الأولويات الرئيسية للوكالة.

وينصبّ تركيز عملنا على المساعدة على الحدّ من خطر وقوع المواد المشعة النووية وغير النووية في أيدي الإرهابيين، وخطر تعرّض المنشآت النووية لأعمال تخريبية.

وقد أرست الوكالة المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا، وهي المبادئ المتخذة أساسا معياريا لقياس الأمن النووي. ونحن نساعد البلدان على تطبيق هذه المبادئ التوجيهية من خلال إيفاد الخبراء في بعثات استعراض الأقران، وتوفير التدريب المتخصص، وإقامة البرامج لتنمية الموارد البشرية.

وتساعد الوكالة البلدان على سنّ القوانين وإقامة البنى التحتية التنظيمية لحماية المواد المشعة النووية وغير النووية. كما نقدم إرشادات للدول حول كيفية الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال.

وقد درّبت الوكالة أكثر من ٠٠٠ ١٢ شخص في أكثر من ١٢٠ دولة في مجال الأمن النووي خلال العقد الماضي. ونقدّم المساعدة في مناسبات بارزة من قبيل بطولة أمم أوروبا لكرة القدم. وقد تم نقل كميات كبيرة من اليورانيوم عالي التخصيب إلى أماكن تخزين أكثر أمنا. وتتتبّع قاعدة بياناتنا للاتجار غير المشروع حالات السرقة وغير ذلك من الأنشطة غير المصرّح بها المتصلة بالمواد المشعة النووية وغير النووية.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بقضية الأمن النووي، ما زال هناك عنصر ناقص، ألا وهو التصديق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. فقد أُتفق على التعديل في عام ٢٠٠٥، لكنه لم يدخل بعد حيز النفاذ. ويوسّع التعديل نطاق تغطية الاتفاقية بحيث يشمل حماية المواد النووية في ما يجري محلّيا من استخدام وتخزين ونقل، ويشمل حماية المنشآت النووية من أعمال التخريب. وسيُحدث إدخال التعديل حيّز النفاذ فرقا كبيرا على صعيد الأمن النووي العالمي.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، ستنظّم الوكالة مؤتمرا دوليا للأمن النووي على المستوى الوزاري في فيينا. وسيستهدف المؤتمر تحقيق النفع من حصيلة ما بذلناه على مدى السنوات العشر الماضية من جهود جماعية للحيلولة دون وقوع المواد المشعة النووية وغير النووية في أيدي من يستخدمها في الشرّ.

وباب المشاركة في المؤتمر مفتوح لجميع الدول. وإنّي أحث جميع البلدان على المشاركة فيه على مستوى الوزراء.

أمّا بالنسبة إلى مسألة التحقق النووي، فيسرّني أن أعلن أن عدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية سارية ملحقة باتفاقات ضماناتها في تزايد مستمر. وعددها الآن ١١٩ دولة. وهذا أمر مشجع للغاية، فالبروتوكول الإضافي أداة أساسية تمكّن الوكالة من توفير تأكيدات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في بلد ما.

وقد انخفض عدد البلدان التي ليس لديها اتفاقات ضمانات سارية المفعول إلى ١٣ بلدا. وأرجو منها جميعا إدخال هذه الاتفاقات حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وأنا مستمرّ في موافاة مجلس محافظي الوكالة بتقارير عن تنفيذ الضمانات في ثلاثة بلدان على وجه الخصوص، ألا وهي جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية.

ولم يف واحد من هذه البلدان بالتزاماته بشكل تام. ويمثل التعامل مع مثل هذه الحالات أحد التحديات الرئيسية الماثلة أمام الوكالة والتي سيتعيّن عليها مجابهتها في السنوات المقبلة.

ففي حالة جمهورية إيران الإسلامية، تواصل الوكالة التحقّق من أن المواد النووية التي أعلن عنها البلد في إطار اتفاق الضمانات لا يجري تحويل وجهتها عن الأغراض السلمية.

غير أن جمهورية إيران الإسلامية لا تتعاون بالصورة اللازمة لتمكيننا من توفير تأكيدات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها. وبالتالي، لا يمكننا استنتاج أن جميع المواد النووية الموجودة في البلد مكرّس للأنشطة السلمية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أبلغت عن توافر معلومات موثوقة لدى الوكالة تشير إلى قيام جمهورية إيران الإسلامية بأنشطة ذات صلة بتطوير جهاز تفجير نووي. وطلبت من جمهورية إيران الإسلامية إيضاح الأمر.

وتم تكثيف الحوار بين الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية هذا العام. ومع ذلك، لم يتم التوصّل إلى أي نتائج ملموسة حتى الآن.

وفي أيلول/سبتمبر، اتّخذ مجلس المحافظين قرارا يحثّ جمهورية إيران الإسلامية على القيام فورا بإبرام وتنفيذ اتفاق مع الوكالة بخصوص اتّباع نهج مهيكل لحلّ المسائل المعلّقة المتصلة باحتمالات أن يكون لبرنامجها النووي أبعاد عسكرية.

وتلتزم الوكالة التزاما راسخا بتكثيف الحوار مع جمهورية إيران الإسلامية. وسنستمر في التفاوض بخصوص النهج المهيكل. وآمل أن نتوصل إلى اتفاق دون مزيد من التأخير.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فإن ما أصدره البلد من تصريحات حول أنشطته لتخصيب اليورانيوم وإقامة مفاعل ماء خفيف يبعث على الجزع.

ولم تستطع الوكالة تنفيذ أي تدابير تحقّق في البلد منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وإنّني أدعو البلد إلى الوفاء التام بما عليه من التزامات بموجب قرارات مجلس الأمن ومعاهدة عدم الانتشار، وأن يتعاون مع الوكالة بشكل سريع وكامل.

أمّا بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية، فلعلّكم تذكرون أنني أفدت في أيار/مايو ٢٠١١ بوجود احتمال كبير لأن يكون أحد المباني التي دُمّرت في موقع دير الزور هو مبنى مفاعل نووي كان ينبغي إخطار الوكالة بوجوده. وأكرّر طلبي إلى الجمهورية العربية السورية أن تجري مزيدا من المناقشات مع الوكالة لمعالجة جميع المسائل المعلّقة المتصلة بموقع دير الزور وغيره من المواقع.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تمكنّا أخيرا من استضافة المنتدى المتعلق بالتجارب التي يُحتَمَل أن تكون لها أهمية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولعل في فترة السنوات الـ ١١ الفاصلة بين اتخاذ المؤتمر العام للوكالة قرار عقد هذا الاجتماع وبين عقده بالفعل دلالة على مدى تعقّد هذه القضية.

وقد أتاح المنتدى الفرصة للدول الأعضاء لإجراء تبادل بنّاء للآراء. ومع ذلك، تظلّ هناك اختلافات جوهرية بين بلدان المنطقة في وجهات النظر بخصوص هذه القضية الهامة، فتعذّر بالتالي إحراز مزيد من التقدم. وسأواصل من جانبي إجراء المشاورات.

ووفقا لما طلبه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، قمنا بتقديم وثائق المعلومات الأساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وختاما، يسرّني أن أعلن أن البيانات المالية للوكالة لعام ٢٠١١ كانت أول مجموعة بيانات متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد جاء رأي مراجع الحسابات الخارجي غير مشفوع بتحفظ. فكان اعتماد المعايير بنجاح محطّة بارزة على طريق إصلاحاتنا الإدارية.

والآن إذ نجهّز برنامج وميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، يظلّ التعاون التقني والأمان والأمن النوويين في صدارة أولويات الوكالة. وإنّي، إذ أتطلّع إلى ما هو أبعد من دورة الميزانية المقبلة، أعوّل على دولنا الأعضاء الـ ١٥٥ لضمان توافر الموارد الكافية لكي نتمكّن من النهوض بالمهام الجسام التي عهدت إلينا بها.